

Distr.
GENERALA/CONF.191/5
25 April 2001ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١

تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة

الثالث المعني بأقل البلدان نموا عن دورتها الثالثة

نيويورك، ٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

المحتويات

الصفحةالفصل

الأول - تقرير مرحلي مقدم من رئيس اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية بشأن المفاوضات
فيما بين الدورتين ٢

الثاني - مسائل أخرى تتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر ١٢

الثالث - المسائل التنظيمية ١٣

المرفق

الحضور ١٤

الفصل الأول

تقرير مرحلي مقدم من رئيس اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية بشأن المفاوضات فيما بين الدورتين

التفاوض بشأن مشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/CRP.6)

(البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال)

١ - قال الرئيس إنه، عملاً بما قرره اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية، تم القيام بالأعمال فيما بين الدورات خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١. وسار العمل فيما يتعلق بمشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/CRP.6) في مجموعتين، إحداهما برئاسة ممثل النرويج والأخرى برئاسة ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢ - وعرض ممثل ألمانيا نتائج حوار السياسة العامة الدولية بشأن اجتذاب مشاركة القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية في أقل البلدان نمواً، وهو الحوار الذي أقيم في بون يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن هذا الحوار كان بمثابة منبر لصانعي السياسة من أقل البلدان نمواً وشركائهم الإنمائيين، وممثلي القطاع الخاص رفيعي المستوى، والمؤسسات الإنمائية الوطنية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية. وانصبت المناقشة على قضية إقامة آليات مبتكرة لمشاركة القطاع الخاص في تخليص البنية التحتية والمؤسسات في أقل البلدان نمواً من مواطن الضعف الأساسية التي تعترها. وخلص إلى أن البنية التحتية هي أكثر من المعدات والمنشآت. فهي تشمل رأس المال البشري والبنية التحتية الاجتماعية. غير أن الإصلاح الاقتصادي جاء في بعض البلدان على حساب النهوض بأوضاع البشر، رغم أن تنمية الموارد البشرية لا غنى عنها لبناء البنية التحتية وصيانتها. والتغلب على اختناقات البنية التحتية يستلزم قدراً هائلاً من الاستثمارات، وبناء القدرات، وتطبيق سياسات جديدة، وإصلاح المؤسسات. وهذا تحد يتجاوز قدرات القطاع العام، وينبغي إقحام القطاع الخاص فيه. وقد يقتضي الأمر كذلك اتباع نهج جديدة لتوفير خدمات البنية التحتية وإقامة آليات جديدة للتمويل. ومن المأمول أن يكون تقرير الاجتماع بمثابة إسهام كبير في أعمال المؤتمر وما بعده.

٣ - وعرض ممثل المملكة المتحدة نتائج اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى بشأن التجارة والفقير في أقل البلدان نمواً، المنعقد في لندن يوم ١٩ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن الغرض الأساسي من الاجتماع هو تشجيع الشركاء الإنمائيين لمنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي والمؤسسات الدولية على بذل جهد أكبر للتحكم في زمام التجارة باعتبارها عنصراً أساسياً لاستراتيجيات القضاء على الفقر، ولتعزيز قدرة أقل البلدان نمواً

على الاستفادة القصوى من فوائد التجارة في تقليل الفقر. وقد قال وزير خارجية المملكة المتحدة إن العولمة ليست خيرا كله أو شرا كله، وإنما هي واقع يهيئ الفرص لتحقيق التنمية. فالتجارة على انفتاحها، ولكن بلا انفلات لا غنى عنها، وإن كانت لا تكفي. فالأمر يقتضي توافر مناخ مساعد، ينطوي على سلامة الحكم، والديمقراطية، وإصلاح المؤسسات، وإصلاح الاقتصاد، واتباع سياسات اجتماعية سليمة. كما أن المبادرة الداعية إلى استخدام "أي شيء إلا السلاح" هي مبادرة هامة. وللتحكم في مكاسب التجارة، يتعين بدء جولة إنمائية جديدة في اجتماع منظمة التجارة العالمية الوزاري في قطر. وقد قال المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إن الحجج الداعية إلى بدء جولة تجارية جديدة هي حجج قوية، وأن التهميش، لا العولمة، هو الخطر المحدق. كما أن إزالة جميع الحواجز التجارية يعتبر مكافئا لإضافة "صينين" جديدتين إلى الاقتصاد العالمي.

٤- وتضمنت المقترحات الرئيسية التي طرحت على اجتماع المائدة المستديرة مد نطاق الإعفاءات الجمركية ليشمل جميع السلع المصدرة من أقل البلدان نموا إلى جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتطبيق منظمة التجارة العالمية نظام أفضليات تجارية ملزما؛ وتبسيط قواعد المنشأ للسلع المستوردة من أقل البلدان نموا؛ والتعهد بعدم اتخاذ إجراءات ضد أقل البلدان نموا لمكافحة الإغراق بالسلع؛ وتبسيط انضمام أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية؛ ورفع الشروط عن كافة المعونات. ولكي تستفيد أقل البلدان نموا من الاندماج في الاقتصاد العالمي، يتعين عليها اتباع نهج شامل في مجال السياسة العامة. كما أن التكامل الإقليمي مهم للغاية. واتفق على ضرورة مساعدة البلدان النامية على تنمية قدرتها على استيفاء معايير المنتجات، وعلى المشاركة بصورة أوفى في وضع المعايير. والعقوبات التجارية يجب ألا تستخدم في معاقبة البلدان على عدم استيفاء المعايير الأساسية للعمل والبيئة. والإجراءات المتعلقة بهذه المعايير يجب أن تتخذ في منظمة العمل الدولية والهيئات البيئية، لا في منظمة التجارة العالمية. وأبرز كثيرون أهمية الإطار التكاملي.

٥- وبالنظر إلى نتائج برنامجي العمل السابقين المخيبة للآمال، فإن المؤتمر الثالث ليس بوسعه أن يفشل. فهو بمثابة فرصة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأقل البلدان نموا بفعالية، كما أنه قد يكون بمثابة لبنة في صرح جولة إنمائية جديدة.

٦- وعرض ممثل جنوب أفريقيا نتائج حلقة العمل المعنية ببناء قدرات أقل البلدان نموا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الإنمائية في أقل البلدان نموا، التي انعقدت في كيب تاون خلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن المناقشات انصبت على الروابط القائمة بين القضاء على الفقر، والتنمية، وضرورة تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج الوطنية في أقل البلدان نموا. وقد آن الأوان لتجاوز الدور التقليدي الذي تقوم به المرأة في التخفيف من حدة الفقر، وجعل تمكين المرأة محورا أساسيا في مجال

التجارة والتمويل والاستثمار. وقد جسد مشروع برنامج العمل بعض توصيات حلقة العمل، الأمر الذي ينبغي تشجيعه.

٧- وأقرت حلقة العمل بأن مظاهر التفاوت بين الرجل والمرأة ما زالت قائمة، وأن القدرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني يجب تعزيزها في أقل البلدان نموا. وللميزانيات آثار هامة من حيث إعادة توزيع الموارد. كما أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تقوم عليها مخصصات الميزانية يجب أن تحلل من وجهة نظر جنسانية. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، فإن المرأة أكثر تأثرا بالآثار السلبية لتحرير التجارة، كما أنها أقل قدرة من الاستفادة من الآثار الإيجابية. كما أن فرص حيازة المرأة للأراضي أو حصولها على السلف أو المستلزمات الأخرى هي فرص ضعيفة. لذلك، يتعين تطبيق منظور جنساني في وضع السياسات التجارية وفي مفاوضات التجارة العالمية. كما ينبغي تنفيذ برامج لزيادة فرص حصول المرأة على السلف وغيرها من الخدمات المالية. وأخيرا، أوصي بأن ينشئ الأمين العام للأمم المتحدة فريقا من الشخصيات البارزة لدراسة أفضل السبل والوسائل لتحقيق الأهداف التي وضعتها حلقة العمل، وأن يقدم الفريق تقريرا عن ذلك في غضون ستة أشهر من انتهاء أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وينبغي أن تجسد نتائج المؤتمر البرامج التي يمكن تنفيذها والتي يمكن أن تحدث اختلافا في حياة المرأة في أقل البلدان نموا.

٨- وعرض ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نتائج الدورة الخامسة لهيئة اللجنة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا وبالبلدان النامية غير الساحلية، التي انعقدت في بانكوك يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١، فقال إن الهيئة الخاصة انصب اهتمامها على استعراض تنفيذ برنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا للتسعينات. وقد أولي اهتمام خاص لأربعة مجالات، هي القطاع الاجتماعي، والبنية التحتية، والقضايا التجارية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وحضر الاجتماع ١٢ بلدا من أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون. وتجدر الإشارة هنا إلى شدة تنوع أقل البلدان نموا، سواء من حيث مساحتها أو خصائصها الجغرافية. وأيدت الهيئة الخاصة عددا من التوصيات، تجسد الكثير منها بصورة تامة في مشروع برنامج العمل. وقد أوصت، بصورة خاصة، بأن تقوم اللجان الإقليمية بدور هام في تنفيذ ورصد برنامج العمل المعني بأقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، ستقترح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشاريع ممكنة للتنفيذ.

٩- وقال ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية إن ثروات الدول ورفاهية البشرية ستعتمد إلى حد كبير، في الألفية الجديدة، على الأفكار والمعارف. والمنظمة العالمية للملكية الفكرية تبذل جهودا جبارة للحيلولة دون تحول الهوة المتسعة بين أغنياء الدول وفقرائها إلى هوة بين العارف منها وغير العارف. وفي التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، قامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتنظيم ثلاث حلقات دراسية إقليمية واجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن الابتكارات ومجتمع المعرفة والملكية الفكرية وأقل البلدان نموا، انعقد

في لشبونة يومي ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١. وفي اجتماع المائدة المستديرة هذا، أقر بأن أقل البلدان نمواً، رغم ما تبذله من جهود لبناء أنظمة للملكية الفكرية، تواجه معوقات شديدة، كنقص الموارد، وضعف البنية التحتية للملكية الفكرية، وقلة العمالة الماهرة، وعدم كفاية الوعي بمعاهدات واتفاقيات الملكية الفكرية. فقد أكد إعلان لشبونة بشأن الملكية الفكرية على ضرورة نقل المعرفة إلى أقل البلدان نمواً، وعلى تشجيع الابتكارات في أقل البلدان نمواً، وعلى تشجيع إقامة جمعيات للإدارة الجماعية.

١٠- وطرح عدد من المشاريع الممكنة التنفيذ كجزء من إسهام المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وذلك لإنجازها على مراحل خلال العقد. وتشمل هذه البرامج: بناء رأس المال المعرفي في أقل البلدان نمواً؛ وتقديم التدريب المطوع للاحتياجات الخاصة للبلدان؛ وإقامة جمعيات للإدارة الجماعية لحقوق التأليف وما يتصل بها من حقوق؛ وتطوير المساعدة المقدمة في مجال المعارف التقليدية، والفنون الشعبية، والموارد الوراثية؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أقل البلدان نمواً.

١١- وعرض ممثل ليسوتو نتائج حلقة عمل مشتركة بين الصندوق السلعي المشترك ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن تعزيز القدرات الإنتاجية والتنوع السلعي في أقل البلدان نمواً والتعاون فيما بين دول الجنوب، التي انعقدت في جنيف يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن الاهتمام في حلقة العمل هذه انصب على تعزيز القدرات الإنتاجية، والقدرة على التنافس، والتنوع السلعي الرأسي والأفقى والجغرافي؛ وتنمية الأسواق السلعية؛ والتمويل السلعي المنظم، وتقليل احتمالات تقلب الأسعار، وتمويل التنمية السلعية، والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المأمول أن تراعي اللجنة التحضيرية شواغل وتوصيات حلقة العمل لدى إعداد برنامج العمل الجديد.

١٢- وعرض ممثل اسبانيا نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السياحة في أقل البلدان نمواً، الذي انعقد في غران كناريا خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن الاجتماع حضره أكثر من ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً، إلى جانب عدد آخر من البلدان والمنظمات الدولية. وقد لفت هذا الاجتماع الانتباه إلى ما لأقل البلدان نمواً من مزايا فعلية ضخمة في مجال السياحة وما لها من إمكانيات لزيادة حصتها من السياحة العالمية. فقطاع السياحة ينمو بقوة على الصعيد العالمي، ويمكن أن يسهم إسهاماً بالغاً في النمو الاقتصادي لأقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أن السلام والأمن والاستقرار هي شروط أساسية لتنمية السياحة. وفي برنامجي العمل الأخيرين، لم يشر إلى السياحة إشارة جوهرية. ولتصحيح ذلك، أوصي الاجتماع بأن يراعى في برنامج العمل الجديد أن يشمل الالتزام ٤ قسماً جديداً عن السياحة يؤكد على ما يمكن أن تقدمه السياحة من إسهامات على المدى القريب والمتوسط والبعيد في تنمية أقل البلدان نمواً، ولا سيما من حيث إيجاد فرص عمل،

والتخفيف من وطأة الفقر، وتقليل انعدام المساواة بين الجنسين، وحماية ما يتميز به كل بلد من تراث طبيعي وثقافي، والحد من التقلبات ومواطن الضعف الاقتصادية.

١٣- وعرض ممثل النمسا نتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الطاقة، الذي انعقد في فيينا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، فقال إن المناقشات انصبّت على أربعة مواضيع رئيسية، هي: الحصول على الطاقة؛ وترشيد استخدام الطاقة؛ والتمويل؛ وأقل البلدان نمواً والوقود الهيدروكربوني. وأبرز الاجتماع أهمية الحصول على خدمات الطاقة العصرية بأسعار ميسورة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتقليل نسبة الفقراء إلى النصف؛ وتقليل عدد من لا يحصلون على الكهرباء أو الوقود النظيف بأسعار ميسورة إلى النصف (بواقع ٢٠١٥) يجب أن يكون "هدف الطاقة". وفيما يتعلق بالحصول على الطاقة، اقترح إقامة آليات إنمائية لجذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الطاقة، وتنفيذ برامج تجريبية في مجال تطبيق الخطط اللامركزية لتوليد الطاقة، ودعم الخطط الريفية الموسعة لتنفيذ برامج التنمية الريفية المتكاملة. وفيما يتعلق بترشيد استخدام الطاقة، اقترح إقامة وربط مراكز إقليمية ودون إقليمية لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، بالاستعانة بالقدرة المتوفرة، وإقامة شركات إقليمية لتوفير خدمات الطاقة. وفيما يتعلق بالتمويل، اقترح بيان شروط جذب الاستثمار إلى قطاع الطاقة، وجلب التمويل الجماعي من مصادر مختلفة، وإجراء دراسات جدوى للمشاريع الكبرى. وفيما يتعلق بالوقود الهيدروكربوني، اقترح وضع استراتيجيات لاتقاء تقلبات أسعار النفط ولتنظيم برامج تدريبية تشمل أقل البلدان نمواً، باعتبارها من المستهلكين، والبلدان المنتجة للنفط.

١٤- وأبرز الاجتماع مظاهر التفاوت في حالة الطاقة بين المناطق الريفية والحضرية، كما أبرز الحاجة إلى بناء القدرات. وناقش الاجتماع دور المساعدة الإنمائية الرسمية، وخلص إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها لا تكفي. فالأمر يقتضي حشداً هائلاً للاستثمارات المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر. والنمسا تلتزم بدعم في مراعاة اعتبارات الطاقة في مشروع برنامج العمل، وفي جعل البرامج القابلة للإنجاز حقيقة واقعة في أقرب وقت ممكن.

١٥- وتحدث ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نمواً، فأعرب عن التقدير للشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نمواً، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، والحكومات التي ساهمت في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نمواً والتي استضافت الاجتماعات التحضيرية، وذلك لما قدمته من دعم وتعاون. وقال إن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ستكون آخر فرصة للوكالات لبيان طبيعة ما يمكنها أن تنفذه من مشاريع. وينبغي للأمانة أن تضع قائمة بها. وإذا كانت المشاريع التي يمكن تنفيذها مجرد تكرار للأنشطة القائمة أو المزمعة، فسوف يكون ذلك مخيباً للآمال.

١٦- وسر نجاح برنامج العمل هو آلية التنفيذ. ذلك أن آلية متابعة تنفيذ برنامجي العمل الماضيين لم تكن فعالة. وينبغي معالجة نواحي الفشل السابقة. ولما كانت الحكومات هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ، تعين

تقوية الآليات الوطنية في إطار خطط العمل الوطنية. ومن المهم أيضا إقامة حوار بين جميع أصحاب المصلحة، على الصعيد الوطني، بمشاركة الشركاء الإنمائيين. كما أن المنبر الوطني المقترح يستحق اهتماما جادا. أما المنسقون المقيمون فعليهم أن "يصبروا" على التنفيذ، كما ينبغي تعزيز مكاتبتهم في أقل البلدان نموا. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي أن تكفل المتابعة الحكومية الدولية التنسيق على نطاق المنظومة، كما ينبغي لمجالس إدارة المنظمات المختصة أن تكفل فعالية تنفيذ البرامج ضمن نطاق ولاياتها. وختاما، يتعين إقامة روابط فعالة بين عمليات المتابعة الحكومية الدولية والعمليات القطرية.

١٧- وتحدث ممثل مركز موارد تبديد شواغل منطقة المحيط الهادئ باسم المنظمات غير الحكومية، فدعا القيادات القوية في أقل البلدان نموا وفي المجتمع الدولي إلى القضاء المبرم على الفقر في أقل البلدان نموا. والمنظمات غير الحكومية ترحب بتوجه مشروع برنامج العمل بالنسبة للقضايا الجنسانية، وتمكين المرأة، وحقوق الإنسان. وهي واثقة من أن النسخة النهائية ستسهب في التدابير الملموسة. والمنظمات غير الحكومية تلاحظ بقلق تهميش أقل البلدان نموا، وتدعو إلى شطب الديون من عليها لكي تتمكن من تخصيص موارد للقضاء على الفقر. وإدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي يستلزم بناء القدرات عن طريق تنمية البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتيسير سبل النفاذ إلى الأسواق، وتمكين المرأة، وترشيد الحكم. ويتعين الاهتمام أيضا بمعايير العمل وحماية البيئة والتنوع البيولوجي. كذلك، رحبت المنظمات غير الحكومية بمبادرة الاتحاد الأوروبي الداعية إلى استخدام "أي شئ إلا السلاح" وبالتزامها بتيسير حرية نفاذ جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق. ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية يعتبر مدعاة قلق بالغ. ومن المتعين تحويل بروتوكول كيوتو إلى حقيقة واقعة. والصراع المسلح سبب رئيسي من أسباب تهميش أقل البلدان نموا، التي يتعين عليها، والمجتمع الدولي ككل، إقامة ثقافة السلام. وينبغي اتخاذ تدابير عقابية ضد من يوردون السلاح إلى مناطق الصراع.

١٨- أما التدابير الملموسة المشار إليها في مشروع برنامج العمل فيجب أن تشمل شطب الديون بالكامل من على أقل البلدان نموا كافة؛ والالتزام بقوة بتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وإيلاء أولوية واضحة للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في الريف؛ والاهتمام بالعمالة واحترام حقوق العمالة؛ وإعلان حالة طوارئ دولية لمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وحرية النفاذ إلى الأسواق؛ ووضع مبادئ توجيهية واضحة لترشيد الحكم ومشاركة المجتمع المدني، على الصعيدين الوطني والعالمي، في عملية أقل البلدان نموا؛ وإجراء استعراضات مستقلة ودورية لبرنامج العمل. وينبغي أن تراعي آلية المتابعة، تماما، دور المجتمع المدني.

١٩- وتحدث ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن أعضاء الوفد الكوبي لم يمنحوا بعد تأشيرات لحضور دورة اللجنة التحضيرية. ومن المأمول أن تحل هذه المشكلة بسرعة.

٢٠- وقال ممثل كوبا إن وجود خبراء من العواصم قد أحدث اختلافا هائلا في أعمال اللجنة. ومن المؤسف أن اثنين من المندوبين الكوبيين لم يمنحا بعد تأشيرات لحضور الدورة. وسوف يؤثر هذا سلبيا على مشاركة بلده في أعمال اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تحل المشكلة في أقرب وقت ممكن. وريثما يتحقق ذلك، فإن وفد بلده لن يتخرج من إعادة فتح باب المناقشة في أي قضية يرى أنها تستحق ذلك.

٢١- وتحدثت ممثلة النرويج، بصفتها رئيسة المجموعة الأولى، فقالت إن المجموعة الأولى قد أحرزت تقدما ملحوظا في القراءة الأولى للالتزامات ٤ - ٧. وكان الحوار بناء، كما تحقق تفهم أفضل لشتى المواقف. وفي القيام بأعمالها، ستسعى المجموعة الأولى إلى توضيح أكبر قدر ممكن من النص لتمكين المؤتمر من تركيز اهتمامه على اتخاذ اجراءات ملموسة.

٢٢- وتحدث ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بصفته رئيس المجموعة الثانية، فقال إن المجموعة الثانية قد انتهت تقريبا من القراءة الأولى للالتزامات ١-٣ والمقدمة، وعليها أن تتغلب على الصعوبات المتبقية قبل انتهاء الدورة. وسوف يترك للمؤتمر عدد من القضايا لبحثها. وكان الحوار داخل المجموعة الثانية إيجابيا ومثمرا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة التحضيرية

٢٣- في جلستها العامة الأولى، التي انعقدت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، قررت اللجنة التحضيرية، فيما يتعلق بالمجموعتين اللتين عملتا في مشروع برنامج العمل خلال مفاوضات ما بين الدورتين، أن تتابعا أعمالهما وأن تقدم كل منهما تقريرا عن ذلك إلى اللجنة يوم الجمعة، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

الاجتماعات غير الرسمية

٢٤- واصلت اللجنة التحضيرية مداولاتها في اجتماعات غير رسمية.

أعمال الجلسة العامة الختامية

٢٥- تحدثت ممثلة النرويج بصفتها رئيسة المجموعة الأولى، فقالت إن المجموعة الأولى قد فرغت من قراءتها الثانية لمعظم نص الالتزامات ٤ إلى ٧. وبينت أن المناقشات كانت بناءة ومثمرة، وأنه أحرز تقدم بشأن العديد من القضايا المستعصية، وتم تفهم تلك القضايا بشكل أفضل. غير أنه ما زال يتعين إنجاز قدر كبير من العمل بشأن حشد الموارد المالية من أجل أقل البلدان نموا.

٢٦- وتحدث ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصفته رئيس المجموعة الثانية، فقال إنه قد تم توضيح معظم نص الالتزامين ١ و٣، غير أنه ما زال يتعين إنجاز الكثير بشأن الالتزام ٢ والفرع الاستهلاكي. وبين أن الأجواء داخل المجموعة كانت إيجابية وبناءة، وأعرب عن ثقته بأنه سيتم تخطي الصعوبات المتبقية في بروكسل.

٢٧- وقال الرئيس إن الوقت لم يكن كافيا للنظر في الجزء الثالث من مشروع برنامج العمل بشأن التنفيذ والمتابعة. وقال إنه يدرك أن الوفود شرعت في مناقشات غير رسمية في هذا الشأن، ويؤمل أنها ستكون مستعدة للتداول بشأن كامل نص مشروع برنامج العمل في المؤتمر.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة التحضيرية

٢٨- وافقت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٦ نيسان/أبريل، على إحالة مشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/CRP.8)، وإضافتان ١ و٢) إلى المؤتمر بغية وضعه في صيغته النهائية في اللجنة الجامعة.

٢٩- وأحاط الرئيس اللجنة التحضيرية علما بأنه سيدعي رئيسي المجموعتين ومعاونيهما إلى تبادل الآراء واستعراض مشروع برنامج العمل لمدة بضعة أيام قبيل انعقاد المؤتمر تعزيزا لتوافق الآراء. كما دعا الوفود إلى إبلاغه، بريديا أو بالفاكس أو البريد الإلكتروني وبحلول ٣٠ نيسان/أبريل، أفكارها وإسهاماتها بخصوص الجزء الثالث من مشروع برنامج العمل بشأن التنفيذ والمتابعة؛ وسيبدأ جولة أولى من المشاورات في الاجتماعات غير الرسمية المشار إليها آنفا التي ستسبق انعقاد المؤتمر، مع الاستناد إلى نص مركب. واحتتم بيانه بدعوة أمانة المؤتمر إلى ترتيب اجتماعات للجنة الجامعة صباحا وبعد الظهر أثناء أيام انعقاد المؤتمر.

البيانات الختامية

٣٠- تحدث ممثل لجنة الاتصال التابعة للمنظمات غير الحكومية قائلا، فيما يتعلق بالديون، إن تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذا كاملا ليس كافيا، وإن المنظمات غير الحكومية تطلب الإلغاء التام لجميع الديون المتعددة الأطراف والثنائية المترتبة على أقل البلدان نموا جميعها. ودعا إلى تمويل عملية إلغاء الديون من موارد إضافية، وإلى فك الارتباط القائم بين هذه العملية وبين المشروطة التقليدية. وينبغي للبلدان فتح أسواقها أمام جميع منتجات أقل البلدان نموا بحلول سنة ٢٠٠٢، وينبغي مساعدة أقل البلدان نموا في الحفاظ على مركزها التنافسي في السوق أثناء المرحلة الانتقالية. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي أن تكون جميع المساعدات غير مقيدة بشروط، كما ينبغي للبلدان المانحة تنفيذ أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وينبغي لأقل البلدان نموا أن تركز على توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية توزيعا فعالا في سبيل القضاء على الفقر. وأضاف قائلا إن مراعاة

الفروق بين الجنسين في أوجه النشاط الرئيسية تشكل جانبا مهما من جوانب التنمية المستدامة، كما أن وضع ميزانيات تراعي هذا التمايز الجنساني هو نهج يتسم بكثير من الإيجابية. وينبغي لأقل البلدان نموا أن تضع آليات للمساءلة، لرصد التقدم المحرز في هذا المجال. وقال إن الدعوة إلى الحكم الرشيد القائم على الشفافية والمساءلة ينبغي إدراجها في برنامج العمل على نحو يحقق الفعالية؛ وقال إن قضية الحكم الرشيد هي قضية عالمية، وينبغي لأقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين إيجاد أرضية مشتركة لمكافحة الفساد وسوء الإدارة وإرساء الشفافية على الصعيدين المحلي والعالمي على السواء. وأكد أن مسألة حماية العمال مهمة من أجل إيجاد بيئة محلية مؤاتية، وينبغي لأقل البلدان نموا السعي إلى وضع أحكام إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل موضع التنفيذ. وأضاف قائلاً إن تغير المناخ هو من صنيع البلدان الصناعية إلى حد كبير، ويجب على الشركاء الإنمائيين تحمل المسؤولية وتغيير سياساتهم بحيث لا تضر بمصالح أقل البلدان نموا. وتطرق الممثل إلى جائحة الإيدز فقال إن من الواجب معالجته على وجه الاستعجال، كما ينبغي للمؤتمر تنسيق جهوده مع دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالإيدز بغية إدراج مسائل الوقاية من هذه الجائحة؛ وما تحدثه من آثار اجتماعية واقتصادية في السكان؛ والتمويل والتعاون الدوليان من أجل إتاحة إمكانية التداوي والحصول على الأدوية وتلقي العلاج بأسعار معقولة من خلال تنازل خاص عن جوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة فيما يتعلق بهذه الأدوية. وأضاف قائلاً إن السلم أمر جوهري من أجل التنمية، وينبغي الجد في إيجاد ثقافة قوامها السلم. وينبغي للشركاء الإنمائيين أن يكفوا فوراً عن بيع الأسلحة لأقل البلدان نموا، كما ينبغي فرض جزاءات قاسية على الأفراد والجماعات والبلدان التي تزود أقل البلدان نموا بالأسلحة. واختتم الممثل بيانه قائلاً إنه ينبغي للمؤتمر وضع طرائق واضحة وآليات محددة للرصد والمتابعة تتضمن المشاركة الكاملة والفعالة لمنظمات المجتمع المدني.

٣١- وقال الأمين التنفيذي للمؤتمر إن المفاوضات بشأن مشروع برنامج العمل قد باتت جاهزة للدخول في مرحلتها النهائية، وإن التحضيرات للمناقشات التفاعلية جارية على قدم وساق. وأعرب عن اقتناعه الراسخ بأن المؤتمر لن يكتفي بالإسهام الفكري والتحليلي في قضية أقل البلدان نموا بل سيخرج أيضاً بنتائج محددة تبعث الأمل لدى أقل البلدان نموا. وقال إن التظاهرات المواكبة للمؤتمر ستتيح للمجتمع المدني الفرصة للمشاركة الكاملة في أعمال المؤتمر، وبين أن المنظمات غير الحكومية منهمكة في تحضير أنفسها.

٣٢- وتحدث ممثل نيجيريا فقال إن ما يحتاجه المؤتمر لتحقيق النجاح هو الإرادة السياسية في الالتزام بقضية أقل البلدان نموا التزاماً لا رجوع عنه. وقد حققت اللجنة التحضيرية بعض النجاح، إلا أنه لا يزال يتعين إنجاز قدر كبير من العمل.

٣٣- وتحدث ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي، فقال إنه يبدو أن برنامج العمل قد بات الآن قابلاً للتطبيق. ومع أنه سيلزم كثير من العمل الدؤوب وقدر كبير من الإرادة السياسية، فقد بات النجاح ممكناً.

٣٤ - وقال ممثل اليمن إن معظم أقل البلدان نموا تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا ينبغي إخضاعها لأي تمييز في هذا الصدد.

٣٥ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن اللجنة التحضيرية قد أحرزت تقدما، إلا أنه لا يزال أمامها كثير من العمل. وأضاف أن بلده يتطلع إلى العمل مع جميع الأمم في سبيل تحسين حياة من يعيشون في أقل البلدان نموا.

الفصل الثاني

مسائل أخرى تتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٦- قررت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الختامية التي انعقدت في ٦ نيسان/أبريل، أن تعتمد، لأغراض المؤتمر، المنظمات غير الحكومية غير ذات مركز لدى الأونكتاد أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المدرجة في القائمة الواردة في الوثيقة A/CONF.191/IPC/CRP.7 و Add.1.

٣٧- ووافقت اللجنة التحضيرية على توصية مكتب المؤتمر بإجراء تغيير في هيكل المؤتمر، يتم بموجبه تضمين المناقشة المواضيعية بشأن الملكية الفكرية والتنمية طاولة مستديرة بشأن الملكية الفكرية.

٣٨- وقررت اللجنة التحضيرية أن تكون الصومال، بعد أن تم سحبها بالقرعة، أول بلد في ترتيب الجلوس، الذي سيتبع فيه ترتيب الأحرف الأبجدية الفرنسية.

٣٩- وقال أمين المؤتمر إن الجدول الزمني النهائي للمؤتمر سيكتمل في غضون الأسبوعين القادمين، وسيتم توفير مزيد من المعلومات عن التظاهرة الافتتاحية ومشاركة رؤساء الدول. وفيما يتعلق بمكتب المؤتمر، ذكر أنه تجري مشاورات مع المنسقين الإقليميين لإتمام عملية تعيين أعضائه.

٤٠- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن من المفيد أن تجتمع اللجنة الجامعة مرتين يومياً أثناء انعقاد المؤتمر.

٤١- وطلب ممثل أنغولا توفير مزيد من المعلومات عن الوزراء الذين سيشاركون في المناقشات التفاعلية كميشرين.

٤٢- وقال ممثل بلجيكا إن اتفاق "البلد المضيف" المبرم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قد وقع الآن، مما يعني أنه بات من الممكن صرف الاعتمادات المخصصة، لا سيما من أجل المنظمات غير الحكومية. وستمنح التأشيرات مجاناً لجميع المشاركين، ويجري اتخاذ ترتيبات خاصة لإصدار التأشيرات بسرعة، بما في ذلك في البلدان التي ليس لبلجيكا فيها تمثيل قنصلي. وستتاح للمشاركين لدى وصولهم المطار معلومات عن المرافق والترتيبات. وأكد أن مرافق المؤتمر هي من أفضل ما يكون، غير أنه يرجى تعاون المشاركين بشأن قيود مادية معينة. وبغية إظهار المؤتمر بصورة أوضح لعامة الجمهور، ستشن حملة إعلامية ضخمة قبل انعقاد المؤتمر بأسبوع وسيكون موضوعها "الأمم المتحدة منظمة ناجحة". وستقام تظاهرة عامة كبيرة يوم ١٢ نيسان/أبريل.

الفصل الثالث المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٤٣ - قام رئيس اللجنة بافتتاح الدورة الثالثة للجنة الحكومية الدولية التحضيرية بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤٤ - أقرت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الأولى التي انعقدت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، جدول أعمالها المؤقت (A/CONF.191/IPC/19). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢ - تقرير مرحلي أعده رئيس اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية عن المفاوضات فيما بين الدوريتين

٣ - التفاوض بشأن مشروع برنامج العمل (A/CONF.191/IPC/CRP.6) الذي سيعرض على المؤتمر

٤ - المسائل الأخرى المتصلة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر

٥ - مسائل أخرى

٦ - اعتماد تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية عن دورتها الثالثة.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤٥ - في جلستها العامة الأولى، التي انعقدت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، علمت اللجنة التحضيرية أن غرينادا ستحل محل سورينام كنائب للرئيس، وأن السيد كنجي هيراتا (اليابان) سيحل محل السيد يوجي كومامارو (اليابان) كنائب للرئيس.

دال - اعتماد تقرير اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية عن دورتها الثالثة

٤٦ - اعتمدت اللجنة التحضيرية، في جلستها العامة الثانية (المغلقة) التي انعقدت في ٦ نيسان/أبريل، مشروع تقريرها (A/CONF.191/IPC/L.7)، وفوضت المقرر بإتمام الصيغة النهائية في ضوء أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق
الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	بوتان
إثيوبيا	بور كينا فاصو
أذربيجان	بورووندي
الأرجنتين	بولندا
إريتريا	بوليفيا
إسبانيا	بيلاروس
أستراليا	تايلند
ألمانيا	تركيا
أندورا	تشاد
إندونيسيا	توغو
أنغولا	توفالو
أوغندا	تونس
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جامايكا
آيرلندا	الجزائر
إيطاليا	جزر سليمان
باكستان	جزر القمر
البرازيل	جمهورية أفريقيا الوسطى
البرتغال	الجمهورية التشيكية
بلجيكا	جمهورية ترازيا المتحدة
بلغاريا	الجمهورية الدومينيكية
بنغلاديش	الجمهورية العربية السورية
بنما	جمهورية كوريا
بنن	جمهورية الكونغو الديمقراطية

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر A/CONF.191/IPC/INF.3.

الفلبين	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
فنزويلا	جنوب أفريقيا
فنلندا	جيبوتي
فييت نام	الدانمرك
قبرص	الرأس الأخضر
قيرغيزستان	رواندا
الكرسي الرسولي	رومانيا
كرواتيا	زامبيا
كمبوديا	ساموا
كندا	سان تومي وبرينسيبي
كوبا	سنغافورة
كوت ديفوار	السنغال
كولومبيا	السودان
لكسمبرغ	السويد
ليبيريا	سويسرا
ليختنشتاين	سيراليون
ليسوتو	شيلي
مالطة	الصومال
مالي	الصين
ماليزيا	العراق
مدغشقر	غامبيا
مصر	غانا
المكسيك	غرينادا
ملاوي	غواتيمالا
ملديف	غينيا
المملكة العربية السعودية	غينيا الاستوائية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	غينيا - بيساو
موريتانيا	فانواتو
موريشيوس	فرنسا

الهند	موزامبيق
هندوراس	موناكو
هولندا	ميانمار
الولايات المتحدة الأمريكية	النرويج
اليابان	النمسا
اليمن	نيبال
يوغوسلافيا	النيجر
اليونان	نيجيريا
	هايتي

٢- وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
إدارة الشؤون السياسية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
متطوعو الأمم المتحدة.

٣- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة التجارة العالمية

٤ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الأوروبية
المنظمة الدولية للفرانكوفونية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة المؤتمر الإسلامي.

٥ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة المعونة في العمل
البرنامج الإنمائي الأفريقي
جمعية التكنولوجيات المناسبة وصون البيئة
جمعية الإغاثة الأرمنية
الرابطة الشبيبية للتنمية المجتمعية في أنغولا
رابطة الحقوقيات في بنن
رابطة الحقوقيات في أفريقيا الوسطى
رابطة الحقوقيات في غينيا
الرابطة الغينية للتخفيف من أعباء المرأة
اليوم من أجل الغد
رابطة فلاحي بنغلاديش
الحملة الوطنية من أجل السلم الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية
المركز المستقل للبحوث والمبادرات من أجل الحوار
الرابطة المسيحية للإغاثة والتنمية
ائتلاف المنظمات الأفريقية من أجل الأمن الغذائي والتنمية المستدامة
الائتلاف من أجل العدالة الاقتصادية
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)

مكتبة التنمية المجتمعية
مؤسسة الاهتمام بالمبادرات الإنمائية في أفريقيا
المجلس الوطني للمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية في الكونغو
مؤسسة التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والرابطات النسائية النيجيرية
الشبكة الإنمائية لرابطات السكان الأصليين للعمل التطوعي
حقوق الإنسان والتنمية
DRV (مدغشقر)
حقوق الإنسان في سانكورو
ائتلاف العدالة الاقتصادية
مركز البيئة والعمل الإنمائي في العالم الثالث/ فرع مالي
محفل المنظمات غير الحكومية الأنغولية
محفل مبادرات مكافحة الفساد في تترانيا
محفل سيد
مؤسسة الصحة العالمية
فريق البحث والعمل من أجل تعزيز الزراعة والتنمية
فريق جيريبي
المجموعة الأفريقية المشتركة
الاتحاد الدولي للمستوطنات والأحياء السكنية
معهد السياسات الزراعية والتجارية
المجلس الدولي للمرأة
الخدمة التطوعية الدولية
فريق العمل البيئي للمحامين
لجنة الاتصال للمنظمات غير الحكومية الإنمائية لدى الاتحاد الأوروبي
جمعية أمبوتو الزراعية
مركز المنظمات غير الحكومية
مركز موارد الشركات في منطقة المحيط الهادئ
منظمة الإعمار الريفي في نيبال
الهيئة الجامعة للمنظمات غير الحكومية في ساموا
سيلاكا

الرابطة السودانية لتنظيم الأسرة
الرابطة التزانية للرائدات في الزراعة والبيئة
المجلس الوطني التزاني للمرأة
اتحاد البيئة والتنوع الإيكولوجي من أجل التنمية الزراعية وحقوق الإنسان
أمة توراجا (نموذج الاعتماد على الذات)/وونغتو
اتحاد المتطوعين المترابطين من أجل السلم والتنمية
رابطة إيماء الشبيبة الأوغندية
المتطوعون من أجل التضامن الدولي
الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة.

- - - - -